FTDES
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

Ost Observatoire Social Tunisien
المرصد الإجتماعي التونسي
FORUM TUNISIEN POUR LES DROITS ÉCONOMIQUES ET SOCIAUX

عدد 105

تقرير شهر جوان 2022

795
تحركا احتجاجيا

6
حالة انتحار ومحاولة انتحار

1754
مهاجر(ة)

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
2 شارع فرنسا عمارة ابن خلدون (الناسيونال سابقا)
الطابق الثاني شقة 325 تونس باب بحر 1000
الهاتف : 129 325 71 (216+) الفاكس: 128 325 71 (216+)
contact@ftdes.net www.ftdes.net

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG
CCFD TERRE SOLIDAIRE
Soyons les forces du changement

تقريـــــر شهـــر جـــوان 2022 حول الاحتجـــــاجات الاجتمـــاعية والانتحـــــــار ومحـــــــاولته

تُظهر خارطة الاحتجاجات المرصودة طيلة شهر جوان تغيرا على مستوى الأقاليم الأكثر احتجاجا ليبرز إقليم الشمال الشرقي في مرتبة أولى ب 228 تحركا احتجاجيا من مجموع 795 تحركا احتجاجيا مرصودا طيلة شهر جوان أي ما يناهز ثلث التحركات الاحتجاجية المرصودة.

وتعود أسباب هذا التقدم الذي أحرزه الإقليم الى طبيعة الاحتجاجات التي حصلت خلال شهر جوان والتي كانت في اغلبها تحركات ذات خلفية سياسية وقانونية على ضوء التطورات السياسية الحاصلة والمتعلقة بكتابة الدستور ثم نشر نسخته التي ستكون محور استفتاء 25 جويلية.

وتُظهر خارطة الاحتجاجات المرصودة خلال شهر جوان اتجاهين اثنين للحراك الاحتجاجي. منحنى أول تصاعدي وفي زيادة واضحة طيلة الأسابيع الأخيرة ويخص تحركات الفاعل السياسي والنشطاء ويكون محور هذه التحركات سياسيا وقانونيا وحقوقيا وذلك تفاعلا مع المسار السياسي الذي تعيشه البلاد منذ 25 جويلية والمتميز بالعلاقة العمودية التي أصبحت تجمع بين الرئيس وبقية مكونات المشهد السياسي ومنظمات المجتمع المدني والشارع. ومنحنى ثان في انخفاض مستمر منذ شهر جانفي ويخص التحركات الاحتجاجية المواطنية ذات الخلفية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وهذا الانخفاض لا يعكس بالضرورة ووفقا للمؤشرات المرصودة حالة رضاء على الوضع وتحقق للمطالب بقدر ما يعكس عدم وضوح الرؤيا بخصوص التفاعل مع المطالب المطروحة وبالتالي يُظهر حالة ترقب وانتظار من المؤسسات العمومية او هي بالأحرى خيبة امل شرحنا في تقاريرنا السابقة كيف انها أصبحت دافعا نحو البحث عن حلول بديلة عن المؤسسات العمومية أي الانخراط في شبكات الضغط وشبكات المصالح والتوجه نحو الفردانية والعمل في القطاعات الموازية بحثا عن الخلاص الفردي.

المناخ الاقتصادي والاجتماعي لشهر جوان:

لم تتجه مؤشرات الوضع الاقتصادي والاجتماعي نحو التحسن طيلة شهر جوان بل ان نسبة التضخم ارتفعت الى 8.1 بالمئة وفقا لبيانات المعهد الوطني للإحصاء. وبالتالي استمرت نسبة التضخم في نسقها التصاعدي طيلة الأشهر الماضية الامر الذي يزيد من تعقيدات الوضع المعيشي اذ هو نتاج للزيادات المستمرة في الأسعار وتداعيات ذلك على المقدرة المعيشية وهو أيضا دافعا نحو مزيد ارتفاع الأسعار باعتبار وان البنك المركزي ولكبح جماح التضخم يذهب في الغالب نحو إقرار زيادة في نسبة الفائدة المديرية تكون لها بدورها تداعيات على مستوى نسبة الفائدة وبالتالي تداعيات على مستوى ارتفاع كلفة الإنتاج والدخول في حلقة جديدة من ارتفاع الأسعار. ولا يمكن لهذا الوضع ان يكون باي حال من الأحوال مريح بالنسبة للمستهلك وبالنسبة للمنتج أيضا. وتكون التداعيات أكبر إذا ما تغذت من سوء إدارة للازمة خاصة في قطاعات استراتيجية مثل قطاع الإنتاج الفلاحي. اذ تشهد أسعار مادتي القرط والتبن ارتفاعا كبيرا منذ عام 2020 وفقا للمربين وذلك في اغلب جهات البلاد وتتراوح أسعار بالة القرط ما بين 17 و22 دينار فيما تتراوح أسعار بالة التبن ما بين 10 و12 دينار. ورغم الامطار المسجلة في شهر مارس الماضي الا ان أسعار المواد المذكورة يتواصل ارتفاعها مقارنة بالسنوات العادية اذ ارتفعت بنسب تتراوح بين 200 و300 بالمئة. ويفسر اهل المهنة هذه الزيادات التي تشهدها الاعلاف الخشنة بنقص العرض وتنامي ظاهرة الاحتكار والمضاربة في ظل ضعف الموارد المالية لدى غالبية المربين اذ تم اقتناء أكثر من 80 بالمئة من الكميات المنتجة من طرف التجار لتخزينها وترويجها خلال فترات النقص والجفاف.

ولا يقتصر الامر عند تربية المواشي بل ان ارتفاع الأسعار ومن ورائه كلفة الإنتاج باتت تهدد منظومة الإنتاج الفلاحي ككل اذ تم رصد صيحة استغاثة منتجي التفاح بالقصرين خلال شهر جوان بعد ان سجل الموسم نسبة تراجع تناهز40 بالمئة في الإنتاج بسبب الازمة التي يمر بها القطاع وارتفاع كلفة الإنتاج الى مستوى 100 بالمئة. كما تسبب تقادم الاسطول المستخدم في عملية حصاد محصول الحبوب في عدد كبير من الحرائق أتت خلال العشرة أيام الأولى من شهر جوان على حوالي 100 هكتار. وتنفتح ازمة القطع الفلاحي على مزيد من التطورات خلال الشهر القادمة جراء ارتفاع كلفة الإنتاج وتداعيات ذلك على مستوى الإنتاج الزراعي وزراعة الخضروات والغلال وتربية الماشية. وتُظهر

ازمة القطاع الفلاحي سوء إدارة للازمة من خلال غياب الحلول العاجلة والأخرى الاستراتيجية لتفادي الانهيار أولا ثم للنهوض بالمنظومة استراتيجيا.

وسء إدارة الازمة لا يتوقف عند هذا الحد بل ان ازمة العطش المتجددة والتي اضطرت الناس في مناطق العطش المستمر الى الخروج والاحتجاج لم تكلف إدارة شركة استغلال وتوزيع المياه صوناد الى اعتماد خطة اتصالية واضحة من اجل طمأنة الناس حول تامين التزود بمياه الشرب وأيضا للاعتذار والتدخل السريع عند الانقطاع والذي يتواصل أحيانا لأسابيع طويلة في الكثير من المناطق.

ولم يصدر طيلة شهر جوان أي بيان رسمي عن صوناد لإعلان خطتها لضمان التزويد طيلة أشهر الصيف الامر الذي يزيد من حجم التباعد بين المواطن ومؤسسات الدولة.

سوء إدارة الازمات ينسحب أيضا على إدارة المعابر جنوبا اذ شهد معبر راس جدير بين قردان مجددا احتجاجات التجار جراء سوء إدارة المعبر وغياب الحلول الاستراتيجية لتنظيم عبور الأشخاص والسلع.

وعموما تأتي الحلول في ادارة الازمات من التشخيص الواقعي حتى تُفهم تلك الازمات وتُوجد لها مخارج ولكن حكومة نجلاء بودن ومن ورائها خطة الحكم التي يعتمدها الرئيس قيس سعيد لا تبدو ممتلكة لهذه القدرة على التشخيص او ان تشخيصها غير واقعي فتقع أولا في خطاب اتصالي لا يحمل أي رسائل تهدئة وطمأنة وثانيا تقع في سوء إدارة للازمات فتكبر، مثل كرة الثلج، كلما تدحرجت. وإذا دلت هذه السياسة على شيء فهي تدل على اعتماد خطة المواطنة المنقوصة.

في الاثناء تكبر التعبيرات الاجتماعية فتتدحرج اولا المطالب الى الجيل الأول من حقوق الانسان أي الى الحق في الغذاء والماء والصحة وترتفع مؤشرات العنف و ردات الفعل الانفعالية خاصة تجاه الفئات الهشة أي الأطفال والنساء فيصبح هناك تطور نوعي في العنف من ذلك مقتل السيدة امنة بحروني (43 سنة) على يد زوجها في مدينة حفوز طعنا بسكين، امام انظار ابنتها البالغة من العمر 12 سنة، جراء خلافات مستمرة غذتها الظروف المعيشية المنهارة للأسرة.

المناخ السياسي:

لم يخلو المناخ السياسي طيلة شهر جوان من خطاب العنف والكراهية والسحل الالكتروني لكل مخالف للراي. وهو مناخ لا يمكنه باي حال من الأحوال ان يقدم رسائل إيجابية للمتلقي بقدر ما يزيد من مضاعفة حجم التوتر والضغط وشحن المناخ العام. فالرأي المخالف أصبح سببا للسحل الالكتروني والقذف والتشويه وهو حتما دافعا رئيسيا لتنامي العنف والكراهية وتغذية ردات الفعل الانفعالية ومحاولات الغاء الآخر.

احتجاجات شهر جوان:

سجل شهر جوان 795 تحركا احتجاجيا وبالتالي زيادة بنسبة 35.6 بالمئة في نسبة الحراك الاجتماعي مقارنة بتحركات شهر ماي. وكان شهر جوان 2021 قد سجل تراجعا بنسبة 18.87 بالمئة مقارنة بالشهر الذي سبقه علما وان الفترة كانت متسمة بحالة تازم شامل زادت من تعقيداتها موجة قاسية لانتشار فيروس كورونا وتنامي المعدل اليومي للوفايات ليصبح بالعشرات ثم بالمئات وبالتالي قد يكون الانخفاض الطفيف المسجلة سابقا تحت ضغط الخوف من انتشار كورونا واتباع خطة التباعد الجسدي. والأكثر واقعية هو هذا المنحنى التصاعدي للحراك الاحتجاجي المسجل خلال شهر جوان والذي قد يكون بداية تصاعد منحنى الحراك الاجتماعي خلال الأسابيع القادمة خاصة مع اقتراب موعد العودة المدرسية وانطلاق الموسم الفلاحي وما يشوبه من إشكاليات.

كما ان نسبة الاحتجاجات العشوائية خلال جوان 2022 زادت عن نسبة الاحتجاجات العشوائية المسجلة خلال جوان 2021 ما يعني ان أي هزة اجتماعية محتملة مهددة بان تشوبها العشوائية من حيث تعطيل مصالح المواطنين على مستوى المرور في الطرقات وعلى مستوى العمل الإداري.

وقد افرز، كما ذكرنا سابقا، المشهد الاحتجاجي لشهر جوان خارطة احتجاج جديدة من حيث تقدم إقليم الشمال الشرقي (يضم إقليم تونس الكبرى وولايات بنزرت ونابل وزغوان) وتحوله الى قطب احتجاجي وذلك مرتبط بطبيعة التحركات الاحتجاجية ذات الخلفية السياسية والقانونية والحقوقية. يليه إقليم الجنوب الغربي (ولايات قفصة وتوزر وقبلي) ب 168 تحركا احتجاجيا ثم الوسط الغربي ب148 تحركا احتجاجيا.

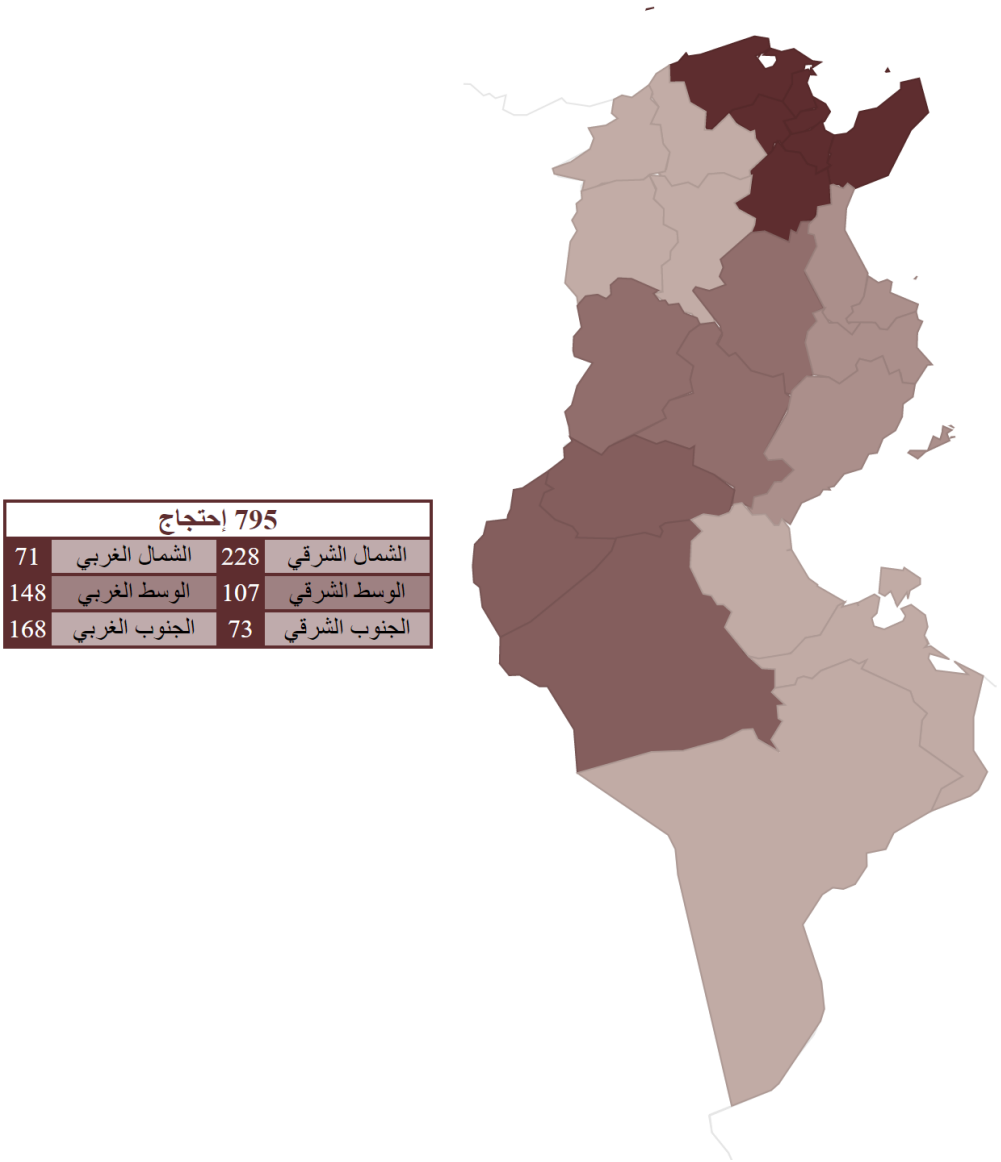

795 إحتجاج			
الشمال الشرقي	228	الشمال الغربي	71
الوسط الشرقي	107	الوسط الغربي	148
الجنوب الشرقي	73	الجنوب الغربي	168

اما جهويا ما تزال ولاية قفصة في مقدمة المناطق الأكثر احتجاجا اذ سجلت 122 تحركا احتجاجيا تليها ولاية تونس بتسجيلها 106 تحرك احتجاجي.

وتمثل قفصة مكانا تقليديا للاحتجاج حيث يكون التشغيل في الغالب أبرز المطالب المرفوعة دون ان يلاقي أي تفاعل من قبل السلطات. والحال ان الحكومات السابقة والحالية لم تنجح في حل الملف الاجتماعي بالجهة وإيجاد حلول بديلة توفر بها التشغيل وتنمي بها الجهة في مختلف تحول من نعمة الى نقمة في الجهة.

795 إحتجاج			
22	بن عروس	31	أريانة
106	تونس	22	بنزرت
22	منوبة	22	زغوان
22	باجة	3	نابل
25	سليانة	24	جندوبة
59	سوسة	0	الكاف
22	المنستير	26	صفاقس
49	سيدي بوزيد	0	المهدية
74	القيروان	25	القصرين
22	قابس	23	تطاوين
24	توزر	28	مدنين
122	قفصة	22	قبلي

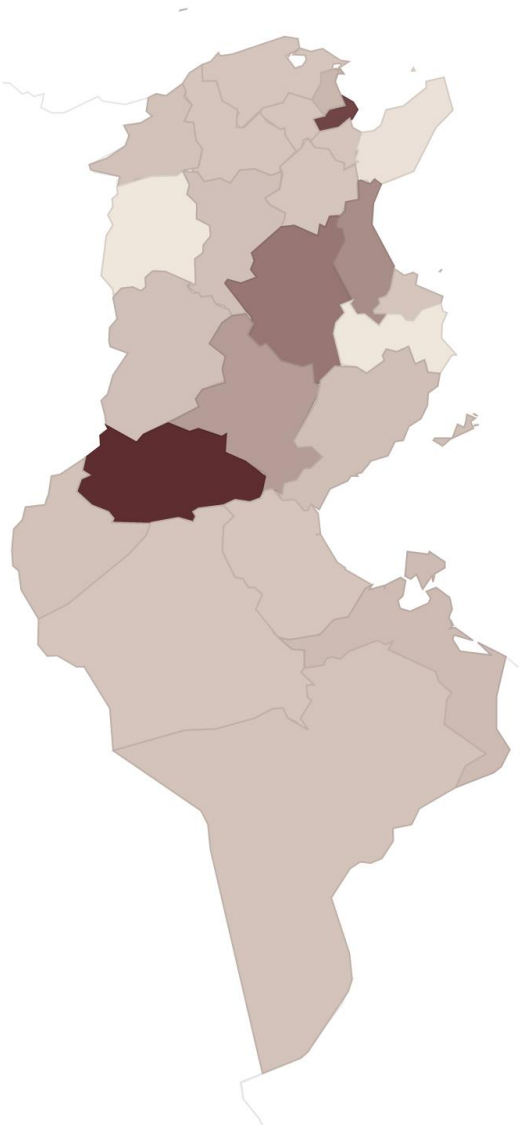

وقد بلغت نسبة الاحتجاجات العشوائية 88.6 % من مجموع الاحتجاجات المرصودة فيما بلغت الاحتجاجات المنظمة نسبة 87.4 % وهو مؤشر هام يدل على حجم التغيير الذي يعيشه الفاعل الاجتماعي حيث أصبح ينظم احتجاجاته ولكنه ايضا ينزع نحو العشوائية.

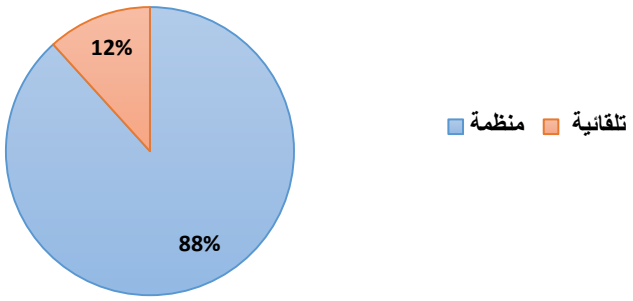

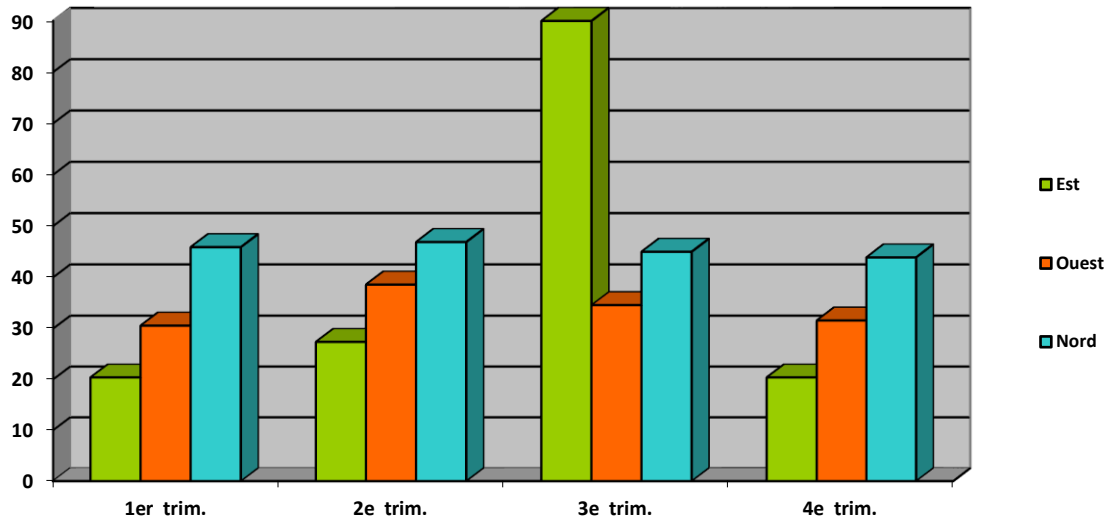

ففي ولاية القيروان مثلا والتي سجلت 74 تحركا احتجاجيا طيلة شهر جوان تبلغ نسبة الاحتجاجات المنظمة 54 بالمئة من مجموع الاحتجاجات المرصودة ورغم ذلك تصل نسبة الاحتجاجات العشوائية الى 50 بالمئة من العدد الجملي للاحتجاجات المسجلة.
وتصل نسبة الاحتجاجات العشوائية في تونس خلال شهر جوان الى 96 بالمئة وتصل في قفصة الى 88.5 بالمئة.

695 إحتجاج منظم	
أريانة	22
بنزرت	22
زغوان	22
نابل	0
جندوبة	23
الكاف	0
صفاقس	26
المهدية	0
القصرين	23
تطاوين	22
مدنين	22
قبلي	22
بن عروس	22
تونس	106
منوبة	22
باجة	22
سليانة	22
سوسة	57
المنستير	22
سيدي بوزيد	42
القيروان	34
قابس	22
توزر	24
قفصة	96

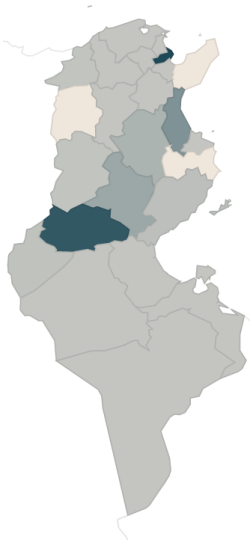

100 إحتجاج عفوي	
أريانة	9
بنزرت	0
زغوان	0
نابل	3
جندوبة	1
الكاف	0
صفاقس	0
المهدية	0
القصرين	2
تطاوين	1
مدنين	6
قبلي	0
بن عروس	0
تونس	0
منوبة	0
باجة	0
سليانة	3
سوسة	0
المنستير	0
سيدي بوزيد	0
القيروان	40
قابس	0
توزر	0
قفصة	26

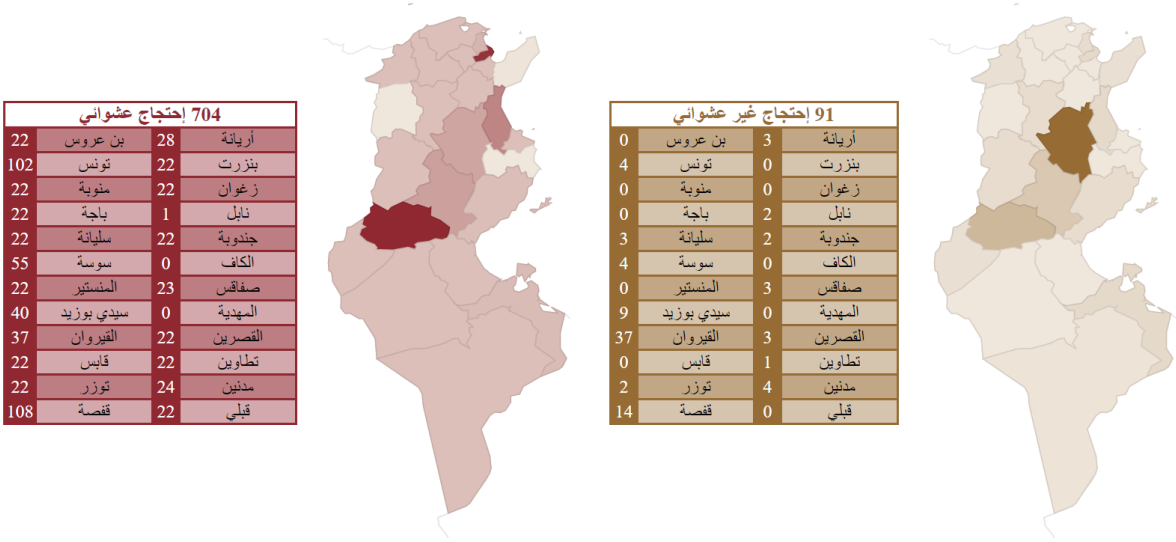

704 احتجاج عشوائي			
أريانة	28	بن عروس	22
بنزرت	22	تونس	102
زغوان	22	منوبة	22
نابل	1	باجة	22
جندوبة	22	سليانة	22
الكاف	0	سوسة	55
صفاقس	23	المنستير	22
المهدية	0	سيدي بوزيد	40
القصرين	22	القيروان	37
تطاوين	22	قابس	22
مدنين	24	توزر	22
قبلي	22	قفصة	108

91 إحتجاج غير عشوائي			
أريانة	3	بن عروس	0
بنزرت	0	تونس	4
زغوان	0	منوبة	0
نابل	2	باجة	0
جندوبة	2	سليانة	3
الكاف	0	سوسة	4
صفاقس	3	المنستير	0
المهدية	0	سيدي بوزيد	9
القصرين	3	القيروان	37
تطاوين	1	قابس	0
مدنين	4	توزر	2
قبلي	0	قفصة	14

والعشوائية هي خيار انتهى اليه المحتج امام سياسة التجاهل واللا تفاعل التي تعتمدها حكومة نجلاء بودن وهي مواصلة لذات سياسات الانهاك السابقة للحراك الاجتماعي ولتجريمه.

وبلغت نسبة الاحتجاجات المختلطة بين الجنسين 87.5 % من مجموع الاحتجاجات المرصودة ما يعني ان الأضرار مشتركة والمطالب ايضا مشتركة فيما تقدر نسبة الاحتجاجات التي خاضها الرجال 11.7 بالمئة.

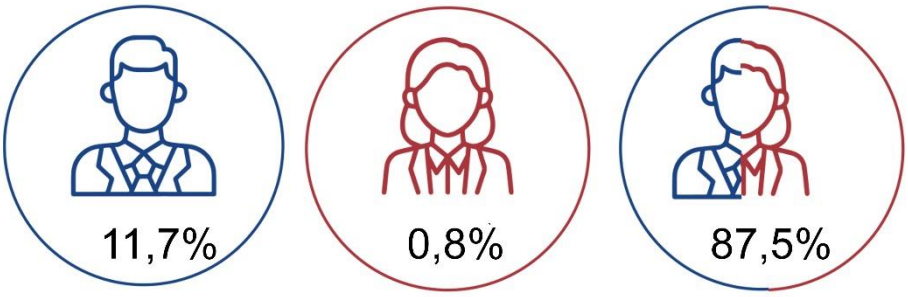

وسجلت الاحتجاجات المتعلقة بالقطاع العمومي تراجعا من 66 بالمئة خلال شهر ماي الى 25 % خلال شهر جوان الامر الذي يزيد من تعميق الشرخ بين الفاعل الاجتماعي ومؤسسات الدولة فالفاعل الاجتماعي تراجعت انتظاراته من مؤسسات الدولة ودخل مرحلة عصيان مدني غير معلن من حيث عدم التفاعل معها. وتعلقت 57 بالمئة من احتجاجات جوان بالقطاع القانوني و4 بالمئة بالوضع البيئي و2 بالمئة بالقطاع الفلاحي و5 بالمئة بالحق في الماء.

القطاع

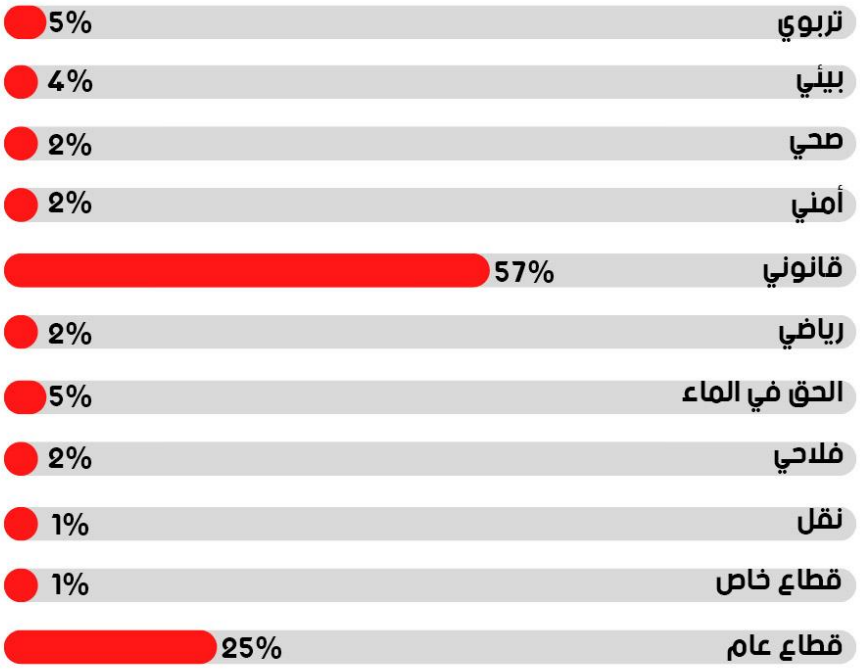

المطالب والاشكال الاحتجاجية

مثلت الاحتجاجات ذات الخلفية الاقتصادية والاجتماعية نسبة 41 % من مجموع الاحتجاجات المرصودة تليها المطالب المتعلقة بالإدارة بنسبة 56 % ثم المطالب المتعلقة بالخلفية السياسية بنسبة 4 بالمئة والمطالب المتعلقة بتحسين البنية التحتية بنسبة 2 بالمئة.

التصنيف

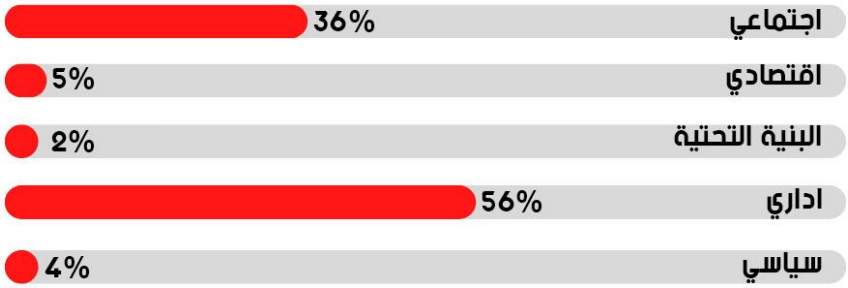

وتعلقت أسباب اغلب الاحتجاجات برفض قرار وذلك بنسبة 57 بالمئة أي بمعدل 450 تحركا احتجاجيا من مجموع الاحتجاجات المرصودة طيلة شهر جوان. وكانت في مجملها

احتجاجات ذات خلفية سياسية وقانونية وحقوقية. تليها الاحتجاجات المتعلقة بالحقوق المهنية للعمال من ذلك الرواتب الشهرية ووضع حد للانتهاكات في الشغل بنسب ناهزت 21 المئة. كما تعلقت بالحق في الماء الصالح للشراب بنسبة 8 بالمئة ورفض انقطاع الماء بنسبة 3 بالمئة ثم احتجاجات تعلقت بالأوضاع الاجتماعية المتردية وقد بلغت 48 تحركا احتجاجيا من مجموع الاحتجاجات المرصودة وتعلقت 2 بالمئة من الاحتجاجات بالخدمات الصحية وبتردي البنية التحتية وتردي الوضع البيئي وغيرها من المطالب.

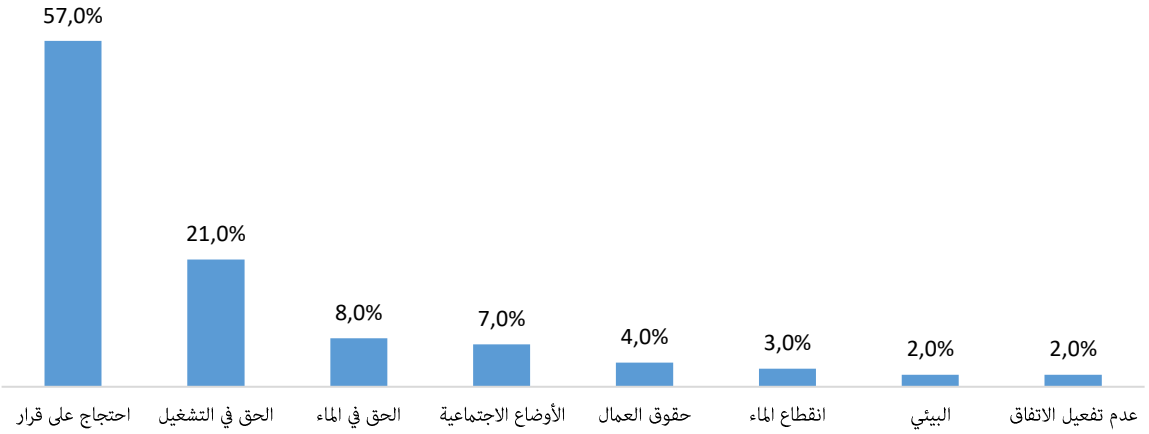

ومرة أخرى تغيب عن شهر جوان ايضا أي احتجاجات تطالب بالتنمية ما يعني ان آمال الناس ومطالبهم تقهقرت الى مستوى الخط الأول من حقوق الانسان وهي كما ذكرنا الحق في الغذاء والدواء والماء.

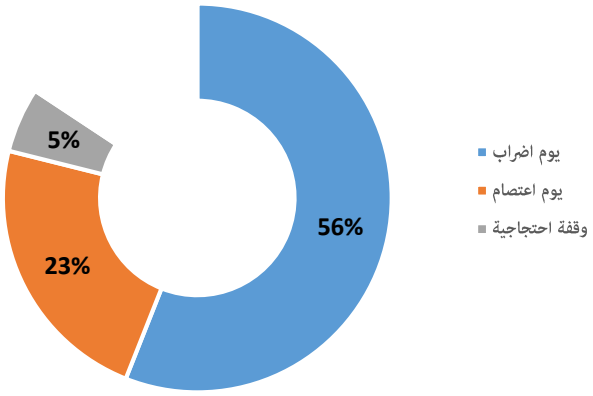

ومثل الاضراب أبرز الاشكال الاحتجاجية التي اعتمدها المحتجون في تعبيراتهم وذلك بنسبة 56 بالمئة يليه الاعتصام بنسبة 22.9 بالمئة ثم الوقفات الاحتجاجية بنسبة 5.4 بالمئة.

الفاعلون

كان العمال أبرز الفاعلين في احتجاجات شهر جوان وذلك بنسبة 57 بالمئة يليهم السكان بنسبة 13 بالمئة أي 96 تحركا احتجاجيا ثم المعطلين بنسبة 10 بالمئة. وتراجع احتجاجات المعطلين يعني تراجع الامل في توفر حلول وآفاق للتشغيل. كما مثل المهاجرون نسبة 4 بالمئة من مجموع الفاعلين في الحراك الاحتجاجي المسجل طيلة جوان ثم النشطاء بنسبة 2 بالمئة. كما عاد خلال شهر جوان حراك عمال الحضائر بنسبة 2 بالمئة وهي مقدمة لتحركات مرتقبة بسبب عدم حل هذا الملف طيلة سنوات وتكريس تواصل العمل الهش والتمييز في الشغل.

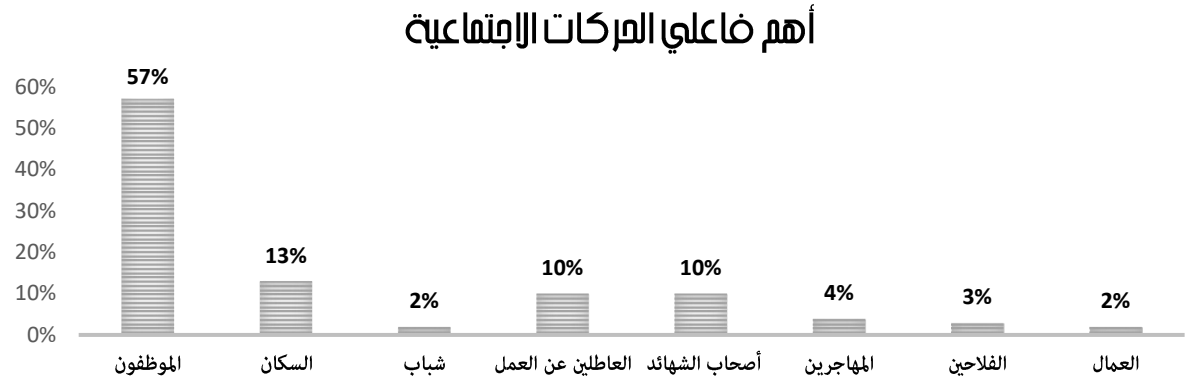

ومثلت مقرات العمل أبرز الفضاءات الاحتجاجية بنسبة 57 بالمئة تليها مقرات الشركة التونسي للمجمع الكيمياوي بنسبة 11 بالمئة. كما مثلت المقرات الاجتماعية للوزارات والمقرات السيادية مسرحا للتحركات الاحتجاجية وذلك بنسبة 7 بالمئة والطرقات بنسبة 7 بالمئة. ومن ضمن الفضاءات المستخدمة أيضا من قبل المحتجين وسائل الاعلام (5 بالمئة) والمشافي بنسبة 2 بالمئة.

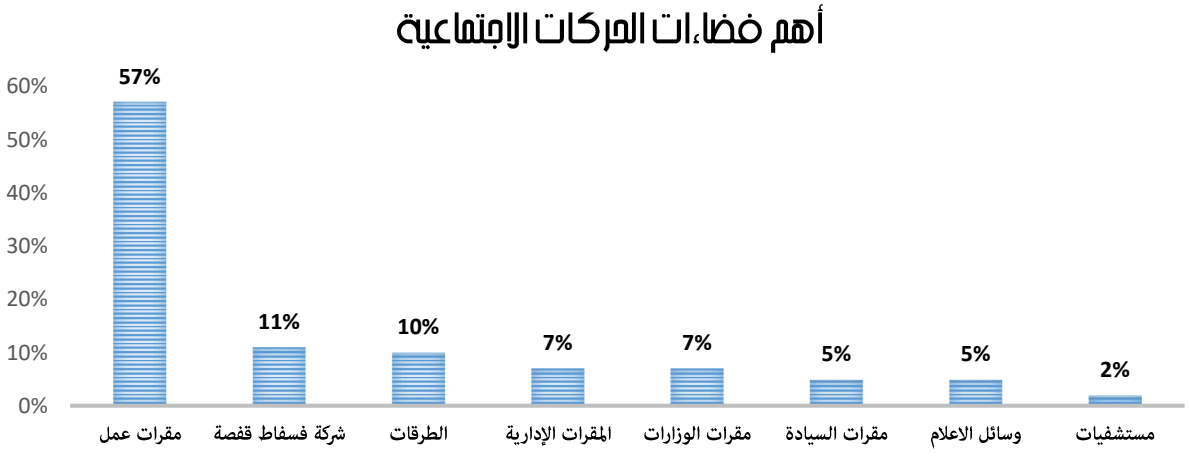

الانتحار ومحاولته خلال شهـــــر جوان 2022

ما يجب التذكير به والتأكيد عليه هو ان الانتحار هو شكل احتجاجي وهو عنف موجه ضد الذات بمعنى ان الضحية يضع نفسه في وضعيات خطرة وهو لا يختلف في هذا الامر مع من يتعاطى التهريب والمخدرات وأيضا من يهاجر بطريقة غير نظامية. وجميعها آليات معتمدة من قبل الضحايا نتاج لليأس وهي حلول فردانية خطرة لجأ اليها الضحايا بعد ان انعدمت الحلول الجماعية وفُقدت اليات المساعدة وسط العائلة والمحيط.

6 إنتحار			
أريانة	1	بن عروس	0
بنزرت	0	تونس	0
زغوان	0	منوبة	0
نابل	1	باجة	0
جندوبة	0	سليانة	0
الكاف	0	سوسة	1
صفاقس	0	المنستير	0
المهدية	0	سيدي بوزيد	1
القصرين	0	القيروان	1
تطاوين	0	قابس	0
مدنين	0	توزر	0
قبلي	0	قفصة	1

تم رصد 6 حالات ومحاولات انتحار طيلة شهر جوان كانت كالتالي: حالة انتحار واحدة او محاولته في كل من قفصة واريانة ونابل والقيروان وبوزيد وسوسة. ومن ضمن الضحايا كان هناك طفلان دون 15 سنة من جنس الذكور.

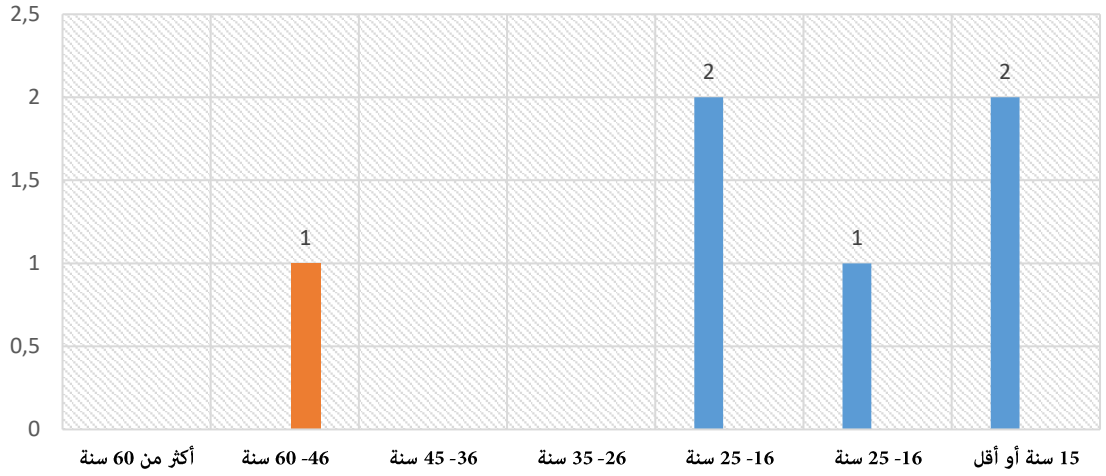

وتقدر نسبة الضحايا الاناث ب 16.7 % من مجموع الضحايا فيما مثل الذكور نسبة 83.3 بالمئة.

ومثل الانتحار شنقا أبرز أشكال الانتحار المرصودة وذلك بنسبة 50 % يليه الانتحار حرقا بنسبة 33.3 بالمئة ثم القاء النفس من أماكن شاهقة بنسبة 16.7 بالمئة.

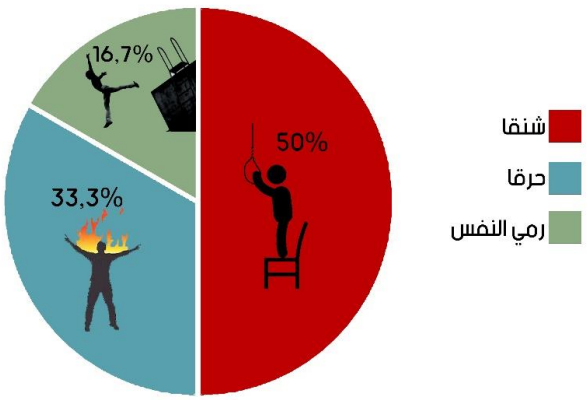

وللتذكير أيضا لا تعكس هذه الأرقام بالضرورة حقيقة حالات ومحاولات الانتحار في المجتمع اذ لاحظنا غياب التغطية الإعلامية للعديد من حالات ومحاولات الانتحار والتي كانت مادة تمت تغطيتها بالتوثيق عبر الصورة والفيديو ونشرها عبر صفحات في موقع فايسبوك أي عبر صحافة المواطنة ووحدها أجهزة الدولة تمتلك الأرقام الحقيقية حول هذه الظاهرة الاجتماعية السلبية والتي لم تُوجد لها الدولة بعدُ أي استراتيجية مقاومة واضحة لوقاية الناس من الانتحار.

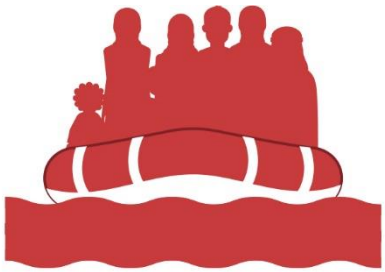

الهجرة غير النظامية خلال السداســـي الأول 2022

شهد السداسي الأول من سنة 2022 تصاعدا في عدد الواصلين الى إيطاليا حيث بلغ عددهم 4037 مهاجرا مقارنة ب 2963 في السداسي الأول من سنة 2021 أي بارتفاع ب 36.24 % يمثّل الذكور النسبة الأكبر من مجموع الواصلين للسواحل الإيطالية بنسبة 81 % في حين لم تتجاوز الاناث 3.8%.

كما مثّل القصر الواصلين 15.13% وتمثّل الجنسية التونسية نسبة 15% من جملة المهاجرين غير النظاميين الواصلين الى إيطاليا خلال السداسي الأول لتحتل بذلك المرتبة الثالثة خلف الجنسيات البنغالية والمصرية.

يبقى الرقم الأبرز خلال السداسي الأول من 2022 هول وصول 2354 تونسيا(ة) الى أوروبا عبر مختلف الطرق البرية لدول البلقان وهو الطريق الأكثر امنا بالنسبة للعديد على الرغم من كلفته الباهضة. بما يوحي بتحوّل ظرفي في الطرق الهجرية هذه السنة نحو دول البلقان عبر تركيا هربا من خطر الغرق والترحيل في طريق البحر الأبيض المتوسط الأوسط

يشجّع الوضع السياسي غير المستقر على بناء القرار الهجري لدى فئات واسعة من التونسيات والتونسيين ويغذي مشاعر الإحباط المتزايدة إضافة لتداعيات الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتدهور بشكل سريع ويكون اشد وطأة على الفئات الأكثر هشاشة إضافة الى التدهور الرهيب للخدمات العمومية مما يؤثر على جودة الحياة. عندها يصبح خطر ركوب قوارب الموت ثانويا امام خطر المستقبل. سيكون السداسي الثاني من هذه السنة حافلا بعمليات انطلاق من السواحل التونسية بشكل مكثّف وجماعي مستفيدا من سياق سياسي وأمني واجتماعي متأثر بالمواعيد الانتخابية وهزات اجتماعية منتظرة.

نجحت السلطات التونسية في منع 9392 مجتازا خلال السداسي الأول من مختلف الجنسيات من الوصول الى السواحل الإيطالية انطلاقا من الأراضي التونسية مقارنة

بمنع 7634 مجتازا خلال نفس الفترة من سنة 2021 أي بارتفاع بنسبة 23% اغلبهم من جنسيات غير تونسية بنسبة 52.5 % مقارنة ب 47.5% من الجنسيات التونسية حيث تمت احباط اغلب العمليات بحرا بنسبة 88 % مقارنة ب 12 % برا.

تؤكد السلطات التونسية بذلك انخراطها التام في المقاربات الأمنية الأوروبية تحت عناوين "مكافحة الهجرة غير النظامية" و "إدارة الحدود" لتضع السلطات الأوروبية إمكانية تقنية ضخمة تساهم في نقل المعطيات للحرس البحري لتسهيل عمليات الاعتراض. تتواتر شهادات حول خطورة عمليات الاعتراض التي تتم في البحر والتي تهدد حياة المهاجرين. تحشد السلطات التونسية إمكانية بشرية ولوجستية هامة للقيام بهذا الدور وتجنّب السخط الأوروبي الذي يلوّح دائما بعصى المساعدات والتمويلات ودعم مفاوضات تونس مع صندوق النقد الدولي. كما تتعزز برامج إدارة الحدود ليس فقط الحدود البحرية عبر مناقصات لشراء أجهزة راداريه وتركيز منظومات مراقبة بل تشمل أيضا الحدود البرية عبر برامج لمراكز التدريب إضافة للقاءات التقنية لمختلف الأجهزة في مجال إدارة الهجرة.

مثلت ولاية صفاقس المناطق الأكثر نشاطا التي نتطلق نها قوارب المهاجرين ف ولاية صفاقس الأولى بنسبة.45.85% تليها ولاية نابل بنسبة 16.13% ثم االمهدية بنسبة 10.48%

لئن حافظت ولاية صفاقس على المرتبة الأولى في عمليات الاجتياز المحبطة لعوامل عديدة أهمها النشاط المكثف لشبكات تهريب المهاجرين والتي تدير اقتصادا غير منظم للهجرة غير النظامية وتواجد عدد كبير من المرشحين للهجرة بها من جنسيات تونسية او غير تونسية فان ولاية نابل أصبحت في المرتبة الثانية باعتبارها الأقرب جغرافيا للأراضي الإيطالية.

وبلغ عدد الضحايا والمفقودين على الشواطئ التونسية من جميع الجنسيات 426 ضحية ومفقودا من جملة 726 ضحية ومفقود في البحر الأبيض المتوسط الأوسط. هذه المأساة الإنسانية على الشواطئ التونسية التي تتغاضى عنها السلطات التونسية هي نتيجة مقاربات امنية تسخر إمكانيات تقنية ولوجستية وبشرية هائلة للمراقبة والمنع لكنها لا تتعامل بنفس الجدية للإنقاذ والتعامل السريع والناجع مه الفواجع البحرية.

يجدد المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية دعوته السلطات التونسية للالتزام الفعلي والعملي بإنقاذ أرواح المهاجرين في المياه الإقليمية التونسية عبر إطلاق آلية استباقية للمساعدة والإنقاذ البحري تستهدف انقاذ الأرواح وتدمج كل الهياكل والمتدخلين على طول المياه الإقليمية التونسية والى ضرورة انشاء اطار دائم للإعلام والبحث عن المفقودين في البحر والاحاطة بعائلاتهم كما يدعو البلديات التونسية وخاصة منها المتواجدة على الشريط الساحلي الى اعداد مخططات طوارئ محلية للتعامل مع حوادث الغرق نتيجة الهجرة غير النظامية تضمن وجود اماكن لائقة للدفن و التكفل بذلك في ظروف ملائمة.

مقارنة بنفس الفترة خلال السنوات 2019 -2020 -2021 – 2022

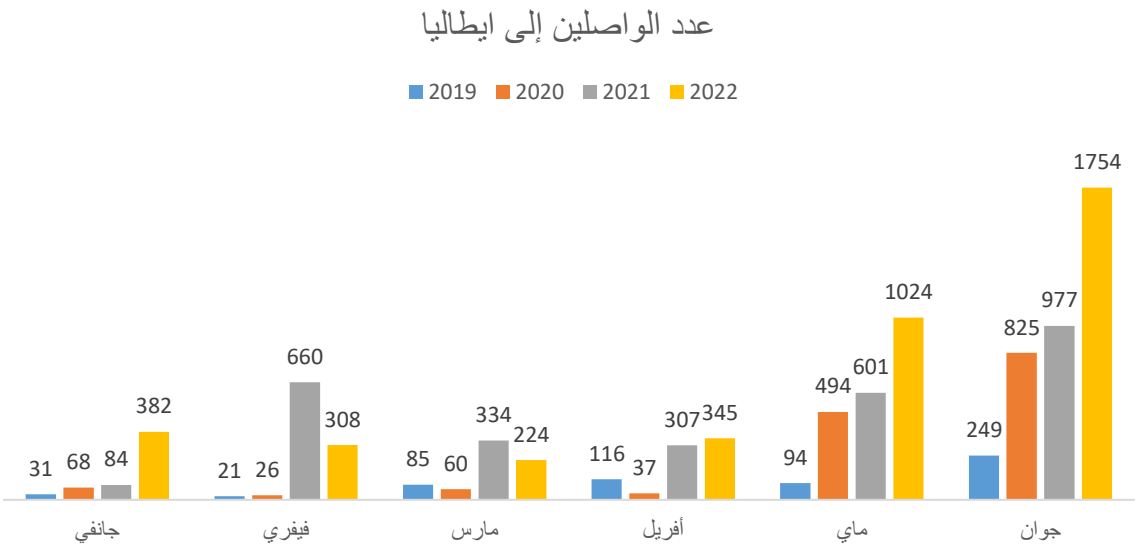

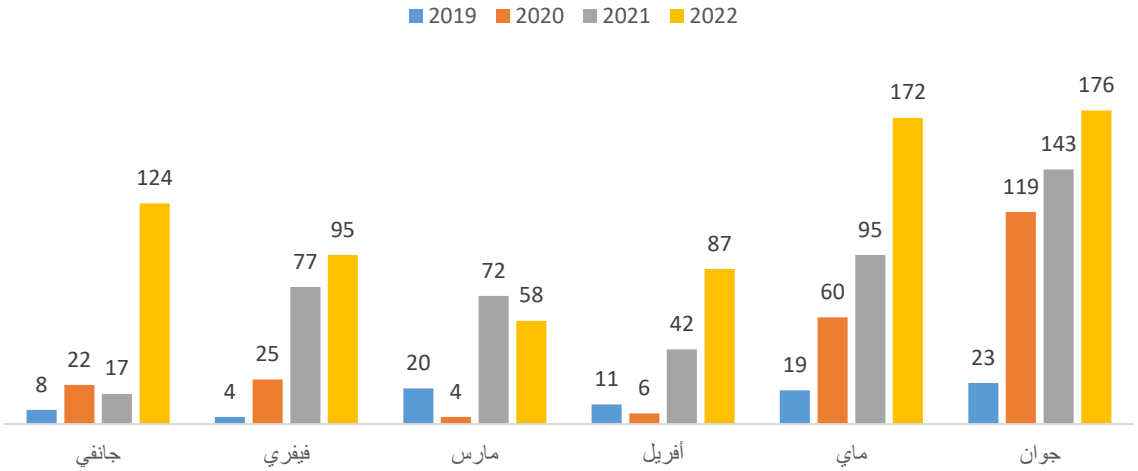

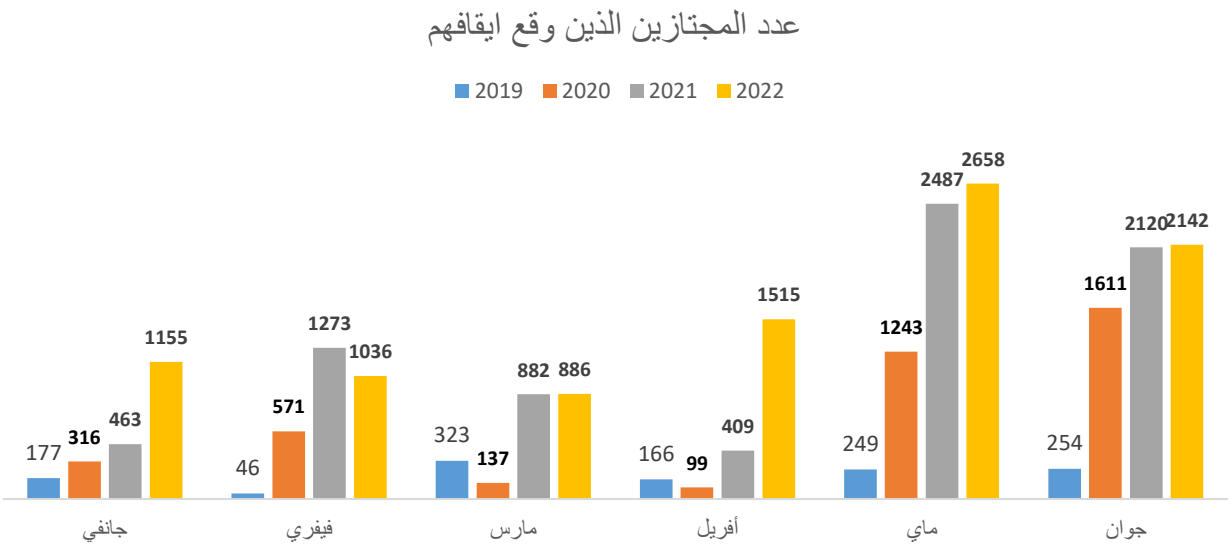

	2019			2020			2021			2022		
الشهر	عدد الواصلين الى إيطاليا	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم	عدد الواصلين الى إيطاليا	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم	عدد الواصلين الى إيطاليا	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم	عدد الواصلين الى إيطاليا	عدد عمليات الاجتياز المحبطة	عدد المجتازين الذين وقع ايقافهم
جانفي	31	8	177	68	22	316	84	17	463	382	124	1155
فيفري	21	4	46	26	25	571	660	77	1273	308	95	1036
مارس	85	20	323	60	4	137	334	72	882	224	58	886
أفريل	116	11	166	37	6	99	307	42	409	345	87	1515
ماي	94	19	249	494	60	1243	601	95	2487	1024	172	2658
جوان	249	23	254	825	119	1611	977	143	2120	1754	176	2142
المجموع	596	85	1215	1510	236	3977	2963	446	7634	4037	712	9392

توزيع الواصلين الى إيطاليا حسب الأشهر خلال السداسي الاول سنة 2022

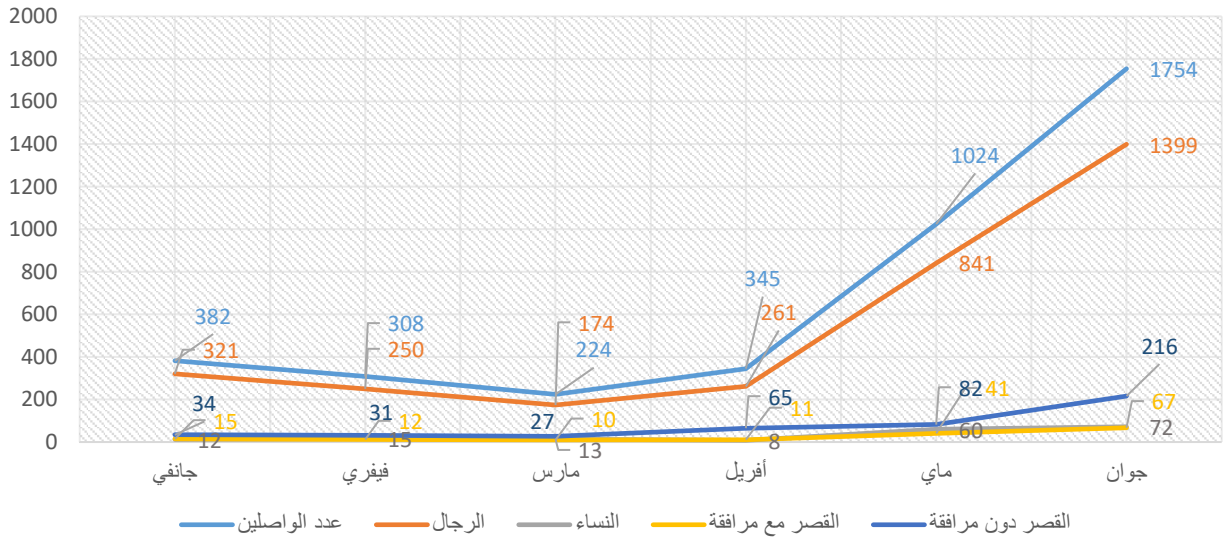

توزيع عمليات الاجتياز المحبطة حسب الجهات خلال شهر السداسي الأول 2022

	مدنين	قابس	صفاقس	المهدية	المنستير	سوسة	نابل	تونس	بنزرت	جندوبة
جانفي	%5.88	*	%31.76	%10.58	%11.76	%5.88	%22.35	%8.23	%3.52	*
فيفري	%6	*	%34	%22	%6	%10	%16	%4	%2	*
مارس	*	*	%56.4	%10.25	%15.3	%5.1	%12.8	*	*	*
أفريل	%2.5	*	%67.5	%5.1	%5.1	%5.1	%9	%1.2	%3.8	*
ماي	%3.5	%1.2	%49.7	%5.9	%9.46	%10.05	%13.6	%3.5	%2.9	*
جوان	6.6%	%0.6	35.75%	9.09%	%10.09	8.48%	%23.03	%1.81	2.42%	%0.6
المجموع	%4.08	%0.3	%45.85	%10.48	%9.61	%7.43	%16.13	%3.12	%2.44	%0.1

* وجود هذه العلامة لا يعني ان هذه الجهات لا تشهد عمليات اجتياز لكن المعطيات الرسمية المنشورة في البلاغات لم تتضمن عمليات اجتياز محبطة في هذه الجهات

توزيع المجتازين حسب الجنسيات خلال السداسي الأول 2022

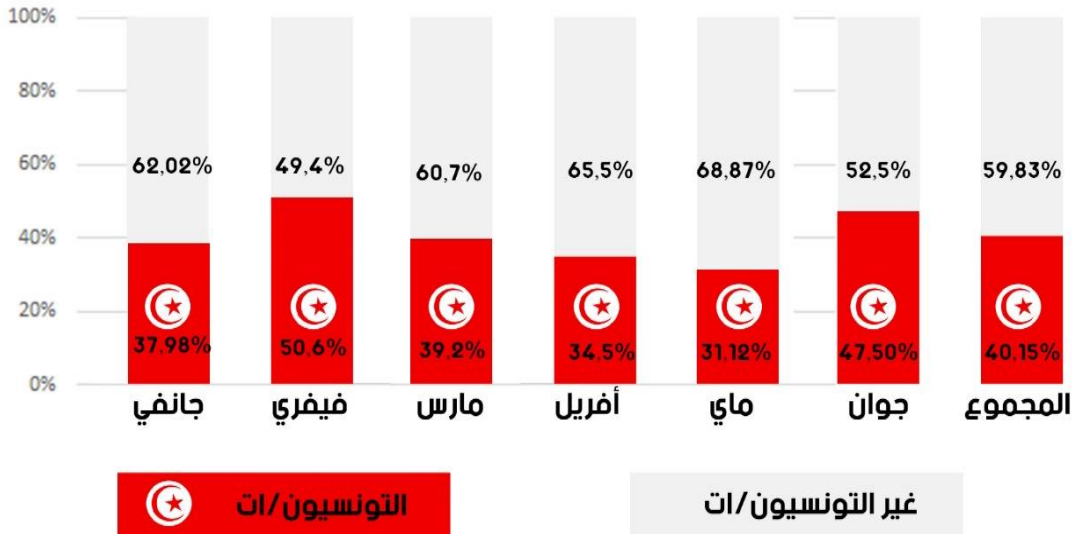

توزيع عمليات الاجتياز المحبطة خلال السداسي الأول 2022

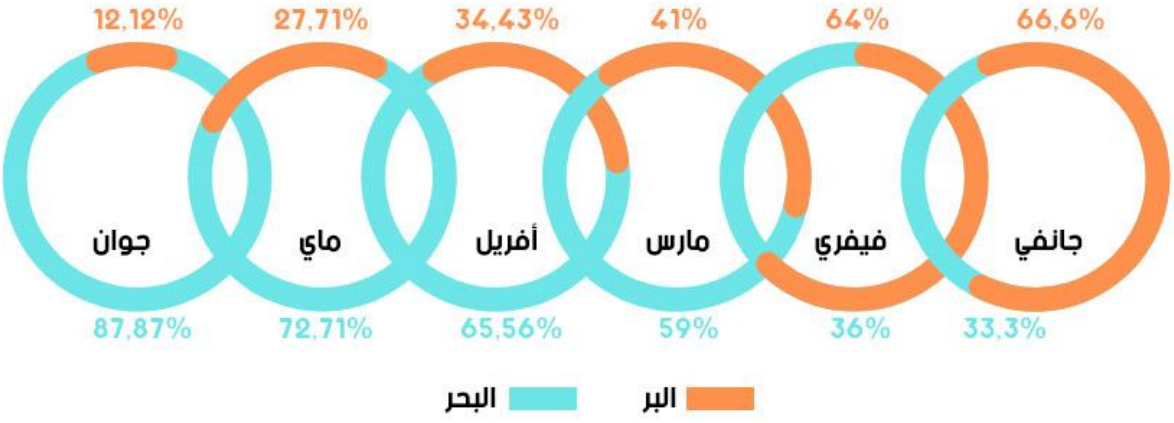

مآسي الهجرة غير النظامية على السواحل التونسية خلال السداسي الأول 2022

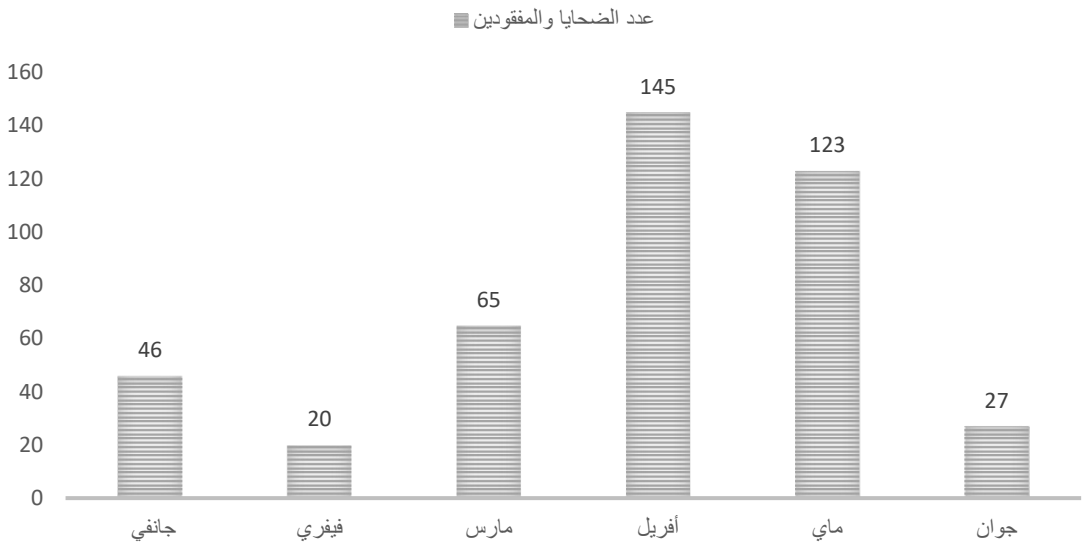

عدد الموتى والمفقودين في الحوض الأوسط للمتوسط خلال السداسي الأول 2022	عدد الموتى والمفقودين على السواحل التونسية خلال السداسي الأول 2022
726	426

عدد الواصلين الى أوروبا عبر مختلف الطرق البرية والبحرية خلال السداسي الأول من سنة 2022

	السداسي الأول 2021	السداسي الأول 2022
الحوض الأوسط للمتوسط) إيطاليا ومالطا)	2963	**4037**
الحوضين الغربي والشرقي للمتوسط	2	**3**
برا بطريقة غير نظامية (الشـــرق)تركيا صـــربيا رومانيا دول البلقان البانيا * (الى جدود شهر ماي)	112	**2354**
برا بطريقة غير نظامية (الغرب)اسبانيا	0	**0**
المجموع	3077	**6394**

تقرير العنف لشهر جوان 2022

نبه المرصد الاجتماعي التونسي على امتداد الأشهر الستة الأولى للسنة من تفاقم ظاهرة العنف ومزيد استشرائها فالفضاءات العمومية وداخل الاسرة وخاصة في المجال الرقمي وعلى مواقع التواصل الاجتماعي. واعتبر المرصد من خلال نتائج الرصد الشهرية التي يصدرها انه عنف متحول يتجه في كل مرة الى مزيد من التصعيد والوحشية والخروج عن السيطرة يتغذى من الازمة الاقتصادية والاجتماعية التي تعيش على وقعها البلاد وطال امدها، وتراجع دور مؤسسات الدولة، وحالة العداء وعدم الثقة وغياب الاستقرار التي أصبحت تسيطر منذ أكثر من سنة على المشهد والفعل السياسي .

ويمكن القول ان العنف خلال شهر جوان أيضا قد حافظ على نفس النسق التصاعدي الذي عرفته أشهر السنة الخمس الأولى. ففعليا تحول سلوك العنف وأحداثه الى أداة للتواصل بين مختلف فئات المجتمع ومكوناته. عنف يتسم بسرعة الانتشار ويتخذ اشكالا مختلفة، تربوي ورمزي وجسدي واسري ولفظي وجنسي وسيبرني ومروري وصولا الى عنف الدولة. وتطور وتحول الظاهرة جعلها تدخل في طباع وسلوكي التونسيين ليتحول العنف الى أداة التعامل الأساسية مع الاخر فرادا كانوا او جماعات .

وترتبط في الغالب احداث العنف المسجلة في نسقها التصاعدي منذ بداية السنة، بالازمات الاجتماعية والاقتصادية، شهر رمضان وما شهده من ارتفاع في الأسعار والغلاء في المعيشة وتداعياته على متطلبات العائلة التونسية خلال موسم الافراح والصائفة، النقص المسجل في عدد من المواد الاستهلاكية، التحولات السياسية وتوجه البلاد الى استحقاق انتخابي قسم الفاعلين السياسيين الى معارض ومريد للرئيس قيس سعيد... كلها عوامل منشطة ومحفزة لانتشار سلوكيات العنف .

وفعليا كان شهر جوان 2022، اطارا وشهرا سياسيا بامتياز اشتد خلاله الصراع والخلاف بين الفرقاء السياسيين من أحزاب ومنظمات مجتمع مدني، فشهد ذروة الخلاف والصراع بين الاتحاد العام التونسي للشغل ومؤسسة رئاسة الجمهورية بتنفيذ الاضراب العام في المؤسسات والمنشئات العمومية كما سجل وضوح أكثر لمواقف مختلف

الفرقاء السياسيين من مشروع الدستور الجديد للجمهورية التونسية الذي من المنتظر ان يتم التصويت عليه يوم 25 جويلية.. وكان في العموم شهر غابت عنه تفاصيله الحوار وعوض بالتباعد والخلاف وتقاذف التهم ومحاولات التقزيم والتخوين .

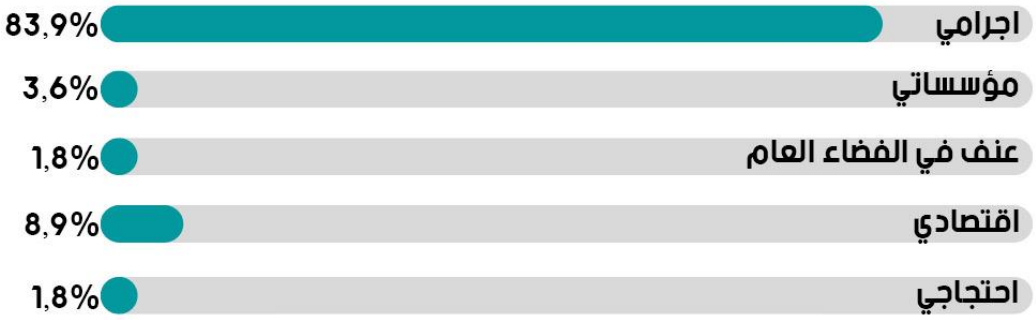

ومثل كل مرة احتل العنف الاجرامي صدارة العنف المرصد خلال شهر جوان في العينة التي يعمل عليه فريق المرصد الاجتماعي التونسي، اين مثل نحو ال 84% من المجموع العام للعنف ليكون أيضا الفضاء العام وخاصة الشارع الإطار الحاضن له.

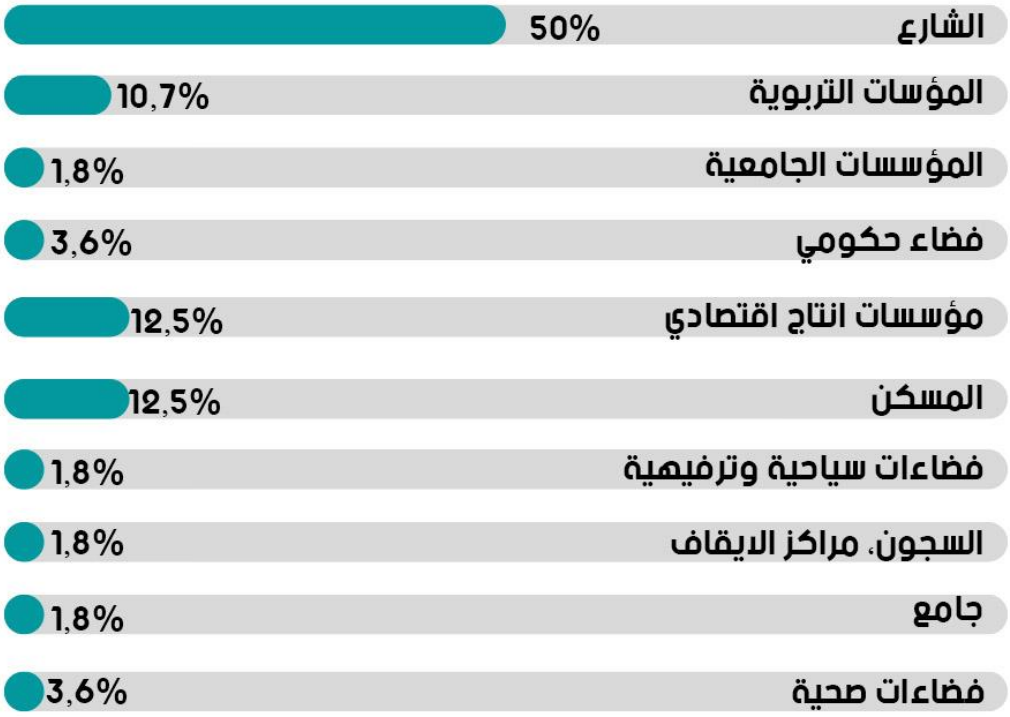

وتعتبر الاسرة وفضاء السكن في الإطار الثاني الحاضن لممارسة العنف يليها في ذلك الفضاءات التربوية والمدرسية ثم تاتي المؤسسات الإدارية والصحية في مرتبة موالية ويكون تردي الخدمات المسداة داخلها محفز أساسي لتصاعد نسق العنف فيها.

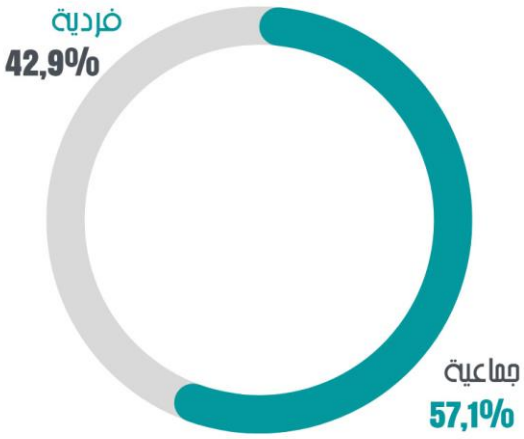

وتغلب أحداث العنف في شكلها الفردي على تلك المسجل في اخراجات جماعية، ويكون الرجال مسؤولون على أكثر من ال 80 % من أحداث العنف المرصودة في العينة المتكونة من جملة الصحف اليومية والاسبوعية والمواقع الالكترونية والمتلفزات والاذاعات، في حين تكون النساء اللاتي انخرطن مؤخرا في سلوك العنف مسؤولات على نحو ال6% منه وتسجل ال 12% الباقية في شكل عنف جماعي .

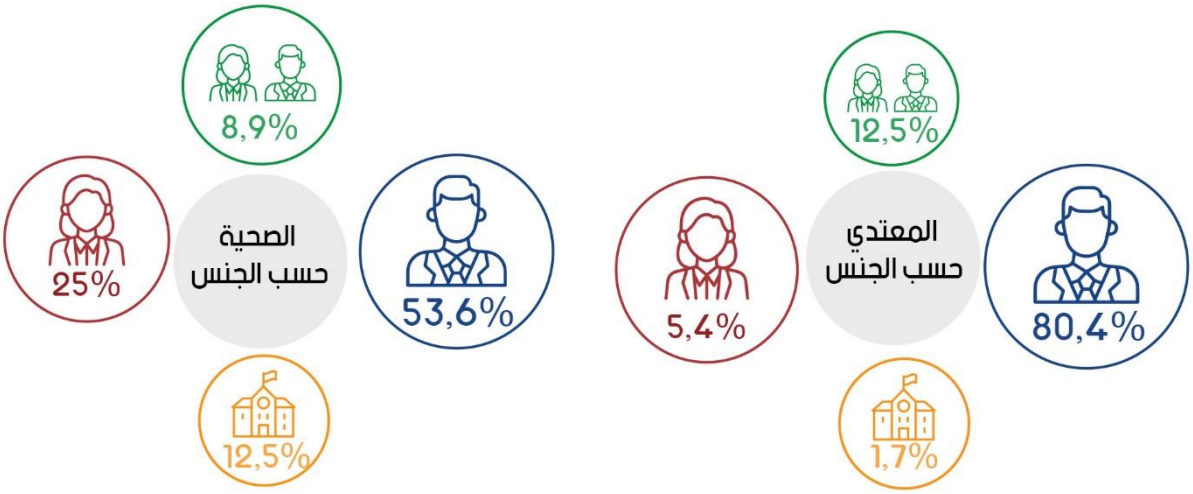

وليمكن ان نقوال ان العنف مبني على نوع اجتماعي بعينه فيتباين من شهر الى اخر، وبينما كان النساء المستهدف الأول له سابقا ترتفع نسبة الرجال المستهدفين بالعنف خلال

شهر جوان، يمثلوا نحو ال 54% من الذين تعرضوا للعنف في الوقت الذي مثلت فيه النساء نسبة 25% من مجموع المعنفين وترتفع في جوان نسبة العنف المعنوي ليصل الى مستوى ال 12% من العنف المسجل خلال شهر جوان. وينتشر العنف في اختلاف اشكال ليتوزع على مختلف ولايات الجمهورية بنسب متقاربة تحتل فيها القيروان صدارة الترتيب تليها في ذلك ولاية سوسة فولايات نابل وسيدي بوزيد والمنستير .

أريانة	5.4%	بن عروس	5.4%
بنزرت	0%	تونس	10.7%
زغوان	0%	منوبة	0%
نابل	8.9%	باجة	0%
جندوبة	0%	سليانة	0%
الكاف	0%	سوسة	12.5%
صفاقس	5.4%	المنستير	8.9%
المهدية	3.6%	سيدي بوزيد	8.9%
القصرين	3.6%	القيروان	16.1%
تطاوين	0%	قابس	0%
مدنين	5.4%	توزر	0%
قبلي	0%	قفصة	5.4%

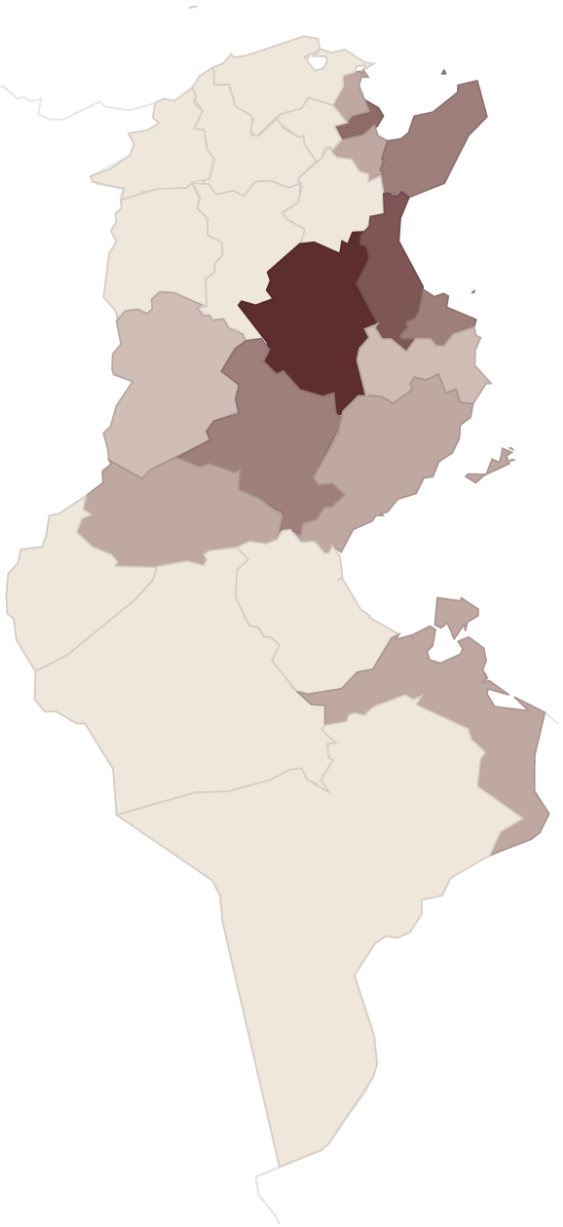

واستفحال انتشار منسوب ظاهرة العنف بمختلف تشكلاتها داخل المجتمع التونسي، من المرجح ان تتخذ اشكالا أكثر حدة خلال الفترة القادمة، التي ستتزامن مع فترة الحملة التفسيرية للدستور الجديد وموعد الاستفتاء. وعلى الاغلب سيكون الفضاء السيبرني الافتراض الإطار الاوسع له والذي ستتخذه "الجيوش " الالكترونية للفرقاء السياسيين ومختلفين، اطارا لتناحرها والمجال الخلفي غير المراقب لبث خطابات الكره والعنف والتحريض ..

ويشدد المرصد الاجتماعي التونسي في هذا الإطار من خطورة ذلك ومن تواصل حالة الانفلات وتملص الدولة من مسؤولياتها وعدم اشتغالها على مشروع مجتمعي متوازن يقوم على مبدأ الحق والمساواة والحرية والاختلاف. فمن شان تواصل حالة الفوضى وعدم الاستقرار والضبابية التي يعيشها التونسيون والتونسيات منذ أكثر من سنة أن تكون الأداة التي قد تهدم كامل البناء المجتمعي وتنسف ما تبقى من العقد الاجتماعي والتعايش السلمي بين التونسيين.

الخاتمة

لم يشذ المشهد الاحتجاجي المرصود طيلة شهر جوان عما توقعناه سلفا حول حالة الترقب والانتظار التي يعيشها الشارع التونسي امام مجمل تطورات الوضع السياسي. واذا ما احسنا التشخيص نستطيع القول ان منحنى التحركات الاحتجاجية المرصود سيشهد ما بعد 25 جويلية حركة عكسية اذ ستنخفض الاحتجاجات ذات الخلفية السياسية والقانونية والحقوقية فيما من المتوقع ان تشهد الاحتجاجات ذات الخلفية الاقتصادية والاجتماعية تصاعدا سريعا قد ينتهي الى هزة اجتماعية محتملة بحلول شهر سبتمبر القادم. واذا لم تكن هناك السلطة القادرة على احتواء هذا الغضب الاجتماعي فان العنف سيكون بديلا عن غياب الدولة وغياب الحل وتنفذ الحلول الموازية وتنامي شبكات النفوذ واللوبيات. هذا الوضع يهدد سلامة وامن المجتمع.

منهجية الرصد بالنسبة للهجرة غير النظامية:

تمثل جملة المعطيات الواردة بهذا التقرير ما امكن للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية جمعه من مصادر مختلفة وبالوسائل المتاحة تبقى المعطيات الرقمية غير نهائية وغير تفصيلية وقابلة للتحيين وقد لا تعكس الواقع بصفة تامة لكن في غياب المعلومة المفصلة والمحيّنة من الجانب الرسمي التونسي (عدد عمليات الاجتياز – عدد المجتازين – توزيعهم حسب الفئات العمرية وحسب الجندر – تحديد الجهات التي ينحدرون منهما – وضعيتهم الاجتماعية – عدد المفقودين...) قد تساهم هذي المعطيات في فهم أوضح لديناميكيات الهجرة وابرز التحولات.

- **عمليات الاجتياز المحبطة:** يقع الاعتماد على بلاغات وزارة الداخلية وتصريحات الناطق الرسمي للحرس الوطني في مختلف وسائل الاعلام. ولا تتضمن في الاغلب معطيات تفصيلية (الجنس والفئات العمرية والجهات التي ينحدر منها المهاجرون ...)
- **الواصلون الى السواحل الأوروبية:** هياكل عديدة تصدر معطيات رقمية حول الواصلين الى أوروبا مثل المفوضية السامية للاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ووزارات الداخلية في الدول الأوروبية والوكالة الاوربية لمراقبة السواحل.

تبقى الأرقام المقدمة تقريبية وتحتاج الى تحيين متواصل حسب الأرقام الصادرة عن الهياكل الرسمية والمدنية التي قد تصدر في تقارير لاحقة لكنها تقدم قراءة للتطور والتغيير في ديناميكيات الهجرة غير النظامية.

الأرقام اللامرئية: هي اعداد المهاجرين التي تصل الى أوروبا عبر مختلف المسالك دون ان تمر عبر السلطات المحلية او الهياكل الأممية ولا نجد لها اثرا في إحصاء وهي ارقام هامة وتختلف حسب تكتيكات شبكات تهريب المهاجرين. كما تضم أيضا عمليات الانطلاق من السواحل التونسية والتي تنجح في الإفلات من الرقابة الأمنية الصارمة او تلك التي يقع منع اجتيازها دون ان تصدر في بلاغات او دون أن يقع الإعلان عنها.